تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية

لقد اطلق لفظ الرومان قديما على سكان مدينة روما، التي يعود تأسيسها الى حوالي 754 ق.م، وبمساهمة مزيج من أجناس مختلفة، فنجد اللاتين من ايطاليا الوسطى والسابينيين من أعالي جبال سابيني بإيطاليا والاتروسك من (تعود أصولهم لتركيا حاليا)، وبمرور الزمن شكّلت ما يسمى بالشعب الروماني.

أولا/ مراحل تطور القانون الروماني:

إن طول مدة الحضارة الرومانية أدت الى وجود عدة مراحل في تاريخ تطور قانونها، حيث ظهرت المجموعات القانونية في فترات زمنية مختلفة، تحت أثير عوامل شتى، ذلك أن تغير نظام الحكم والادارة من نظام ملكي الى نظام جمهوري الى نظام الحكم المطلق، كان له بالغ الاثر على القوانين الرومانية.

1/القانون الروماني في عهد المملكة الرومانية (754ق م-510ق م):

كانت روما بدائية في حياتها ونظمها لا تعرف سوى التقاليد والاعراف قانونا له، وكان الملوك والكهنة يعطون تلك التقاليد والعادات صفة الزامية ويصيغونها بصيغة عقائدية، بحيث يطيعهم الناس طاعة عمياء بتقديس تلك العادات التي رسمت او حفرت كتاباتها على جدران المعابد، وبالتالي كان الناس يخضعون للفكر الكهنوتي من خلال حمل الناس على عبادة التماثيل والأوثان.

2/القانون الروماني في عهد الجمهورية الرومانية (510ق م-27 ق م):

عرفت خلالها عدة مجموعات قانونية وهي:

أ/ قانون الالواح (12) الاثني عشر: هو اول قانون مكتوب عرفته روما، ظهر سنة 449 ق.م ويتضمن هذا القانون حسب تسميته 12 لوحة، كل لوحة منها تحتوي على عدد من النصوص تتعلق بمسألة معينة من المسائل القانونية، لكن هذه الالواح جميعا لم توضع في وقت واحد، بل جاءت اللوحتان الاخيرتان بعد إجراء جديد، والسبب في ذلك ان قانون الالواح الاثني عشر كان قد وضع نتيجة لثورة طبقة

العامة، دامت لأكثر من ثماني سنوات، كان يسعى العامة من خلالها الى المساواة مع طبقة الأشراف، تكونت في الأخير لجنة من مجلس الشيوخ أُرسلت الى مدينة أثينا اليونانية، للاطلاع عل قانوني "صولون" و"دراكون" اليونانيين، وعند رجوعها وضعت مشروع قانون من عشرة ألواح وبعد حوالي سنة أضيفت الى المشروع لوحتان بعد تشكيل لجنة أخرى كان العامة ممثلين بثلاثة أعضاء فيها، فأصبحت اثنا عشر لوحة وبعد صدورها كاملة عُلقت في الساحة العامة في روما عام 450 ق.م.

كان لصدور هذا القانون عوامل مختلفة نذكر منها:

- الصراع الطبقي بين الأشراف والعامــة.

- مطالبة طبقة العامة بتدوين وكتابة القواعد القانونية التي احتكرها طبقة الاشراف وفسروها كيف ما شاؤوا.

- حرمان العامة من تولي المناصب وحرمانهم من ممارسة العبادة والطقوس الدينية.

مضمون قانون الالواح الاثني عشر: يتضمن هذا القانون نصوصا تميل الى الجانب الشكلي الإجرائي أكثر من الجانب الموضوعي، وسنذكر بصفة عامة وموجزة ما تحتوي عليه هذه المجموعة من نصوص:

اللوحة 1و2 و3: تتعلق بالإجراءات الشكلية العامة للدعوى، كالتكليف بالحضور واستدعاء الشهود، الاقرار القضائي، الاحكام وتنفيذها.

اللوحة 4 و5: تتعلقان بنظام الأسرة كالزواج والطلاق والنسب والوصاية والإرث

اللوحة 6 و7: تتعلقان بقواعد الملكية والعقارية والتقادم.

اللوحة 8 و9 و10: تتعلق بنظام الجرائم والعقوبات (كالقتل والحريق وشهادة الزور والسحر)

اللوحتان 11 و12: أضيفتا سنة 450 ق.م وتتعلقان بضمان الحريات والحقوق الفردية كحق التجمع، ومنع قتل شخص غير محكوم عليه قانونا وغيرها..

مميزاته: امتاز قانون الألواح الاثني عشر بالمميزات التالية:

-كتابته بأسلوب وبعبارات موجزة تسهيلا لحفظه.

-لم تدون فيه جميع اعراف الرومـــــان.

-لم يتضمن اي تنظيم سياسي أو إداري.

-عدم إدراج الدين في نصوصه بسبب اختلاف دين الاشراف عن دين طبقة العامة، بينما هذا القانون يخاطب الجميع.

ب/ قانون الشعوب: ويعني بالتعبير اللاتيني jus gentium، إذ عرفت حضارة بلاد الرومان توسعات في المناطق المجاورة وامتدت رقعتها جغرافيا، وهنا عرفت دخول شعوب مختلفة الأعراق والأجناس ذات عادات وتقاليد متباينة، وانفتحت المعاملات التجارية على العنصر الأجنبي، وازدادت العلاقات والتصرفات القانونية بين الشعب الروماني والشعوب الأخرى، فأصبح قانون الألواح 12 غير مساير للتطورات التي عرفها الشعب الروماني لأن قواعده ونصوصه صدرت خصيصا للرومان وحدهم، وهنا ظهر ما يسمى قانون الشعوب وهو القانون الذي يستخدمه بريتور الأجانب proeteus périgrinus أي "قاضي الأجانب" وهذا سنة 242 ق.م، وهو الشخص المكلف بتطبيقه للفصل في منازعات الأجانب، ويعتمد قانون الشعوب على ثلاثة مصادر وهي: القانون الروماني بعد تخليه عن الشكليات والرسميات، والقانون اليوناني الخالي من الشكليات، وأخيرا القانون الطبيعي وقواعد العدالة، هذه المصادر التي يجتهد ويقتبس منها بقصد جعل قواعده تتماشى مع التطورات.

وظل القانون الروماني وقانون الشعوب قائمين معا يؤثر كل منهما على الآخر، حتى دخلت المسيحية للامبراطورية الرومانية وأحدثت تأثيرات مختلفة على القانون الروماني.

موضوعاته: يمكن تصنيفها الى:

1. تنظيم ما يتولد عن الحرب من أسرى الحروب والرق والاستيلاء على الغنائم.
2. تنظيم مسألة العقود مع الشعوب الأخرى كالبيع والإجارة والوديعة والقرض وغيرها.

مميزاته: لقانون الشعوب جملة من المميزات نذكر منها:

-بعده عن الجانب الشكلي وتميزه بالمرونة التي تتطلبها المعاملات التجارية بما تمتاز به من سرعة وائتمان.

-حرية بريتور الاجانب في صياغة القواعد واختيار صيغ الدعاوى، جعل منه قانونا يتماشى مع الوضع الاقتصادي لتنظيمه والمساهمة في تطوره.

-قانون عرفي مشترك بين جميع الشعوب على اعتبار انه يشكل جانبا من القانون الطبيعي الذي يعتبرا عاملا مشتركا بين بني البشر.

3/القانون الروماني في العهد الإمبراطوري (27ق.م- 565م):

عرفت هذه المرحلة من عمر الحضارة الرومانية فترتين وهما:

أ/ القانون في عصر الإمبراطورية العليا: وهنا برز دور مجلس الشيوخ في تشريع القوانين واستأثر بهذه الوظيفة من المجالس الشعبية، وكذلك سلطة انتخاب موظفي مجالس الدولة.

بالإضافة الى ذلك كان الإمبراطور هو القاضي الأعلى ورئيس القضاة، وفي مرحلة لاحقة انتقلت اليه السلطات التشريعية بموجب قانون الجلوس على عرش الامبراطورية، وأصبحت جميع الاحكام والاوامر التي يصدرها لها قوة القانون.

ب/ القانون في عصر الامبراطورية السفلى: انتهى مجلس الشيوخ، ولم تعد القوانين سارية المفعول إلا الأوامر التي يصدرها الإمبراطور، حيث بلغ بهم الحد الى تقديس قوانين التي يصدرها. ومن ابرز هذه القوانين نجد:

قانون تيودور: وهو امبراطور عاش ما بين 408 م - 450 م، ويتكون قانونه من 16 كتاب يتعرض في الكتاب الاول الى مصادر القانون وصلاحيات موظفي الامبراطور، أما الكتاب الثاني فيتعلق بالقانون الخاص في حين الكتب الأخرى تتناول القانون العام والقانون المالي والجنائي، ما عدا الكتاب 16 فهو خاص بالقانون الكنيسي.

قانون جستنيان: وهو امبراطور عاش ما بين 527 م – 565 م، ويشتمل قانون على مجموعة من القوانين التي صدرت سنة 529 م بالاضافة الى مجموعات أخرى، إذ حاول أن ينتقي مجموعة من القوانين الرومانية، عرفت فيما بعد بمجموعة القوانين المدنية، كما أطلق عليها قانون جستنيان، وتناولت قوانينه بصفة عامة الأموال والأشخاص والالتزامات والعقود والجنح والدعاوى القضائية، ويعتبر هذا القانون أحد أهم الاسهامات الرومانية في مجال الحضارة والفكر القانوني.